

## كتب بالعربية

## العرب وتركيا: تحديات الحاضر

## ورهانات المستقبل

## مجموعة من المؤلفين

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢. ٩٢٨ صفحة.

الدراسات الكثيرة والقيّمة في الكتاب تقدم بعض الأجوبة عن الأسئلة بشأن العرب والأترك ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. فيبحث القسم الأول "في الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي"، ويفتتحه وجيه كوثراني مقترحاً فحص "إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها: مراجعة للمفاهيم والفرصيات"، وغرضه تجاوز النزعتين السائدتين في قراءة هذا الماضي المشترك: واحدة تُملّئها الأيديولوجيا القومية فتعتبر السلطنة استعماراً، وأخرى دينية ترى فيها "خلافة إسلامية" شرعية، ومأخذه عليهما أنهما تخلطان المراحل. وكما تكون القراءة معرفية (من دون إسقاطات فكرية)، يقترح الباحث تحليل طبيعة السلطة العثمانية، ووسائطها في مجتمعاتها، ويناقش "إشكاليات الهوية والتاريخ العثماني: الإسلامية والعلمانية والدولة الأمة"، فيشير إلى انقسامها إلى

الإقليمي لأنقرة). لكن على الرغم من ذلك، ولأن الشعوب أهم من الحكومات، فإن الجهود ظلت مستمرة للبحث عن أفضل سبل التعاون، ومنها "تفكير" الصفوة في هذه الصلات والنظر إلى المستقبل بعين متفائلة من خلال تصورات عربية لشكلها، ثم فحص "النموذج التركي" الإسلامي الذي قدم مقارنة مختلفة عمّا نعرفه لعلاقة الدين بالدولة، وللهوية في عالم يتعولم أكثر فأكثر، انطلاقاً من اعتبار تركيا حليفاً استراتيجياً للعرب على الرغم من علاقتها بإسرائيل.

## تبدلات الهوية

وفي الواقع، فإن

محمد نور يعرض الدين في تقديمه للكتاب اضطراب العلاقة بين العرب والأترك، من العهد العباسي إلى العهد الجمهوري بزعامة كمال أتاتورك، مروراً بالإمبراطورية العثمانية التي حكمت بلادنا من سنة ١٥١٦ إلى سنة ١٩١٨. وعلى الرغم من المشتركات الكثيرة في الدين والتاريخ، فإن الرؤية المتبادلة شابتها الريبة والشكوك، ويعزوها نور الدين، صاحب "قبة وعمامة"، إلى الموروث التاريخي وما حفل به من نزعات "قومية" أو "عثمانية" أو "علمانية"، وإلى تباين الخيارات السياسية (حلف شمال الأطلسي والدور

هوية قومية تركية، وهوية قومية عربية، ثم هويات قُطرية كرستها معاهدة لوزان (١٩٢٣) في القانون الدولي. ويلفت كوثراني الانتباه إلى أن المسار التاريخي الدرامي أو العنيف يهز الهوية على نحو تبحث فيه عن "مرجعيات جديدة وقديمة... أو قديمة متجددة" تستند إليها، وشاهده على ذلك تقلبات محمد رشيد رضا، ابن طرابلس الشام والنزيل حينها في "مصر المحروسة"، "فهو عثماني إسلامي إصلاحي في العهد الدستوري (قبل الحرب)، وهو عروبي استقلالي مع الشريف حسين عام ١٩١٦، وهو عروبي سوري مع الملك فيصل في المؤتمر السوري المؤسس للمملكة العربية السورية عام ١٩٢٠، وهو أيضاً العائد إلى فكرة الخلافة عام ١٩٢٢ عندما برز مصطفى كمال مُحرراً وغازياً... وهو عام ١٩٢٤ مؤيد لمشروع الملك عبد العزيز بن سعود في توحيد الجزيرة في دولة إسلامية ذات مرتكز دعوي سلفي وهابي" (ص ٧٣). وينتهي المؤرخ اللبناني إلى القول بضرورة بناء وعي جديد

بالهوية العربية بعد إدراك التاريخ "ونقده وتجاوزه"، ويأمل بأن تُخرج الثورات العربية الجديد من هذا التاريخ. ويتناول سيار الجميل "الحركة الدستورية الكمالية وتداعياتها على العرب"، فيتتبع علاقة العرب بالأتراك منذ الحركة الدستورية (المشروطية) العثمانية والظاهرة الكمالية على مدى مئة عام، بين إزاحة السلطان عبد العزيز الأول في سنة ١٨٧٦، وإعدام رئيس الحكومة التركية في سنة ١٩٦٠. ومن أجل تأسيس فهم مشترك لكلا الطرفين، يرى الباحث بصورة عامة، أن العرب يتأثرون دوماً بالنتائج من دون أن يشاركوا في الأسباب، أو يتأثرون بالعوامل الأساسية. ويُعدّ الانقلاب العثماني بقيادة جمعية الاتحاد والترقي أهم حدث دستوري أدى إلى مجموعة من التغيرات في تركيا والولايات العربية، ثم أتت الحركة الكمالية وما أحدثته من انقسام عند العرب بسبب إلغاء الخلافة - التي اعتبروها حامية للإسلام - خلال الفترة ١٩٢٣ - ١٩٢٤.

ويربط الجميل التبدلات بالهوية العثمانية، ويعتبر أن تبني السلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية كان لفترة قصيرة ومحدودة. وفي المحصلة، حدث تباعد بين الطرفين بسبب سياسات التتريك ودخول تركيا الحرب إلى جانب دول المحور والآثار الاقتصادية والاجتماعية الكارثية على الأقطار العربية، ثم بسبب الكمالية التي أطاحت بالخليفة. وانقسم العرب والأتراك أنفسهم بين حداثيين مع الإصلاح والتقدم (وفاقاً للمثال الغربي) وبين محافظين، الأمر الذي تحول لاحقاً إلى نزاع بين العلمانيين والإسلاميين. يقرأ الجميل وصول رجب طيب أردوغان إلى السلطة على رأس حزبه "العدالة والتنمية" (٢٠٠٢) واهتمامه بمنطقة الشرق الأوسط، على نحو إيجابي. ويدعو الطرفين (العرب والأتراك) إلى فتح صفحة جديدة، ويحضّ العرب على أخذ العبر والدروس من تجربة العثمانيين الذين نجحوا، كما يرى، في الموازنة بين الشرق والغرب، بين آسيا

تنمية، فزادت الصادرات والعائدات السياحية. وهدف البرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية إلى الانخراط في مساق العولمة والاقتصاد الليبرالي والسوق الحرة والخصخصة، في حين أن الاقتصاد الريعي العربي متنوع وبعضه يعتمد على النفط والريع، الأمر الذي يجعله سوقاً استهلاكية واسعة فقط.

ويحدد الباحث الأطر التي تنتظم من خلالها العلاقات الاقتصادية بين العالمين، وهي: جامعة الدول العربية التي رأت في أحد تقاريرها أن هذه العلاقات بقيت إلى سنة ٢٠٠٩ "محدودة"، ومنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة إلى تعميق الروابط بين دولها الأعضاء، وهذه نجحت في إقرار مجموعة من الاتفاقات: الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي، والاتفاق الإطاري لنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واتفاق تشجيع وضمان الاستثمار، والاتفاقات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وجمهورية تركيا (١٤) اتفاقية مع مصر؛ ٨ اتفاقات

الإقليمية: تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصادات المنطقة؛ ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع؛ تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة؛ الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية؛ وهذا الأمر عنى انفتاح تركيا على الشرق، وفرصة لاستفادة العرب من الإمكانيات الاقتصادية التي تملكها أنقرة. غير أن الباحث يربط الاقتصاد بالسياسة، فيضع جملة محددات لهذه العلاقة المطلوبة، وينظر إلى العرب ككتلة صماء تملك تصوراً موحداً إزاء العالم وضمنه تركيا، ومنها: الإرث التاريخي والنظرة المتبادلة، وعلاقات تركيا بالغرب ولا سيما حلف شمال الأطلسي وإسرائيل، وقضية لواء إسكندرون، ومسألة المياه، وطبيعة النظام الاقتصادي التركي، والطبيعة الريعية للاقتصادات العربية. ويشدد الحمش على المحددين الأخيرين، ذلك بأن تركيا نجحت بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي في أن تحقق نمواً تمت ترجمته إلى

وأوروبا، وبين الموروث والحداثة." ويجد الباحث العراقي صلة واضحة بين الأردوغانية والكمالية، وأنه جرى تجديد هذه الأخيرة، ودليله بقاء مبادئها الستة (الجمهورية؛ "المواطنة" السلمية؛ العلمانية؛ الدولتية؛ القومية التركية هي الحاكمة؛ التحالف مع الغرب) حاضرة بقوة في تركيا المعاصرة، وبقاء صور ونُصُب ذئب الأناضول (أتاتورك) بارزة في كل مكان.

## اقتصاد وسياسة؛

### نفط وماء

تدور مباحث القسم الثاني حول "المصالح المتبادلة (الاقتصاد وموارد الطاقة)"، فيقدم الباحث السوري منير الحمش "وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية - التركية". ومن المجدي البدء من تسلّم حزب العدالة والتنمية السلطة، ومن السياسة الخارجية التي صاغها وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو [أصبح لاحقاً رئيساً للحكومة بعد انتخاب رجب طيب أردوغان رئيساً] في أربعة مبادئ تضبط سياسة تركيا

مع الأردن؛ ٦ اتفاقات مع سلطنة عمان؛ ٣ اتفاقات مع كل من مملكة البحرين وسورية؛ اتفاقان مع كل من تونس وقطر؛ اتفاقية واحدة مع كل من لبنان والمغرب وفلسطين والكويت والإمارات العربية المتحدة). وحين يدرس الحمش واقع العلاقات التجارية العربية - التركية يتبين له وفقاً للأرقام تطور الصادرات والواردات، إذ بلغت الصادرات العربية إلى تركيا ٢٢٤٣,٧ مليون دولار في سنة ١٩٩٩، وتدرجت في التصاعد إلى أن وصلت إلى ١٠,٧٢٦,٣ ملايين دولار في سنة ٢٠٠٨، أي أكثر بنحو خمس مرات، في حين أن الواردات العربية من تركيا بلغت ٢٣٥٣,٧ مليون دولار في سنة ١٩٩٩، ثم وصلت إلى ٢٦,٦٢٥,٤ مليون دولار، أي أكثر من ١١ مرة. أمّا آفاق هذه العلاقة فحددها جامعة الدول العربية في تقرير حمل عنوان "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا: آفاقها وتطورها في ضوء المنتدى العربي التركي". ويوصي التقرير بإنجاز اتفاقية تجارة حرة عربية - تركية تعمل على

نفاذ السلع العربية إلى السوق التركية، كما يوصي بإقامة اتحاد جمركي كخطوة في سبيل التكامل الاقتصادي، محدداً الخطوات والإجراءات. وإذ يحمل التقرير نبذة تفأؤلية تسود فيها عبارات السلام والتنمية، فإنه يعول على اتفاق الطرفين على مواصلة الجهود لتطوير علاقات شراكة جديدة مبنية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، ويدعو إلى توسيع وتوطيد التعاون في مختلف المستويات، غير أن هذا المطلب يحتاج - في رأي الحمش - إلى ضرورة تجاوز الخلافات. أمّا الباحثة اللبنانية هدى حوا، فتنتقل في ورقتها "منطقة التجارة الحرة العربية - التركية: أي نمط من أنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والوطن العربي؟" من معطين أساسيين: الأول، بروز تركيا كقوة اقتصادية صاعدة نجحت في الاندماج في السوق العالمية، والثاني، عجز عربي عن مواكبة التحول في الاقتصاد الدولي، وتحول الدول العربية الريعانية إلى دول "سلاية" (predator)، بمعنى استئثار قلة بالثروات اعتماداً على

الخصخصة وسياسات الليبرالية الاقتصادية. والواضح أن السياسة التركية بصورة عامة وضعت لنفسها أهدافاً داخلية وخارجية، وعملت على التوسع اقتصادياً في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتعرض حوا الحوافز التجارية التي تدفع تركيا إلى الاهتمام بالمنطقة العربية، ومنها الحاجة إلى الاستثمار في الخارج لتغطية العجز التجاري المستدام، ورؤيتها إلى نفسها كوسيط يمكن أن يؤدي "دور الجسر على أكثر من مستوى في إطار سيرورة الاندماج والعولمة في المنطقة" (ص ٢٧٣)، بينما بخلاف ذلك، يظهر توجه العرب إلى أنقرة سياسياً في الدرجة الأولى، غرضه تحقيق التوازن مع إيران. وتحلل الباحثة اتفاقات التجارة الحرة وأنماط الشراكة الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي، وتلاحظ وجود بُعد أوروبي وبعدين اقتصادي وسياسي، إذ تُشير الاتفاقات في مقدماتها إلى أنها تنطلق من وجود اتفاقات تجارية لكلا الطرفين مع الاتحاد الأوروبي، فبالنسبة إلى تركيا، تُعدّ اتفاقاتها

كل الدول عند مرور الغاز العربي إلى "مشروع نابوكو". بعد ذلك تأتي مسألة المياه في طليعة المسائل الحيوية ذات الصلة بتمتين أو تدهور علاقة تركيا بكل من سورية والعراق، وواقع الحال، كما يُبيّن ناجي علي حرج في ورقته "المياه في العلاقات العربية - التركية"، أنها أثرت سلباً، ولا سيما في إثر دعوات أنقرة إلى بيع المياه أو مقايضتها بالنفط، فضلاً عن تحالفها مع الدولة العبرية. ولتفادي النزاع يدعو الباحث إلى اعتبار المياه مورداً مشتركاً لا يملك أحد حق التفرد في استخدامه.

### الأدوار الجديدة

يتمحور القسم الثالث حول "البعد الاستراتيجي، الأدوار والخيارات والمحددات"، فيتناول محمد السيد سليم "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي"، ويحاول الإجابة عن صلاحية النموذج التركي في ظل الثورات العربية، وعن توافر الشروط اللازمة لاعتبار تركيا شريكاً استراتيجياً.

قاعدة الشراكة الاقتصادية التي يجب أن تجمع بين دول الجنوب" (ص ٣٠٠).

ويعتبر عصام الجبلي أن "النفط مرتكز أساسي للعلاقات البينية العراقية - التركية"، وهو المسؤول في المقام الأول عن رسم الخرائط الجديدة في المنطقة، ومبتغي جميع الاتفاقات المعقودة، وقد أدى دوراً محورياً في العلاقات بين العراق وتركيا، ولا سيما من خلال مد أنبوب النفط الخام، كمداك في صرح العلاقات التي تنامت وتطورت، فتضاعف عدة مرات حجم السلع والخدمات وعقود المقاولات من الجانب التركي إلى الجانب العراقي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري عدة مليارات من الدولارات، وزاد اعتماد العراق على تركيا اقتصادياً، وخصوصاً في خلال فترة الحرب مع إيران. والأمر كذلك في "مشروع الغاز العربي" الذي رأى فيه الباحث عمرو كمال حمودة "بُنية ارتكازية لعلاقات عربية - تركية" ربما تُفضي مستقبلاً إلى علاقات متينة، ومن المفترض أن يحقق المشروع بيع وتسويق فائض الغاز العربي، وتحقيق عائد من رسوم العبور لدى

التجارية مع الدول العربية المتوسطة مسألة استتباعية، وترى الباحثة "درجة من النمطية" في صوغ الاتفاقات، وأهدافاً طموحة ترمي إلى تحرير التجارة وإقامة مناطق حرة، ولهذه الأخيرة ترتيبتها وفي مقدمها إلغاء التعريفات الجمركية.

ويشمل التعاون المقترح في الاتفاقات جميع المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدماتية، وتلفت الباحثة النظر إلى مضاعفات اتفاقات كهذه على اقتصادات الدول العربية، بسبب تقارب المنتوجات الصناعية. وفي رأيها فإن تركيا هي المستفيد من خلال سعيها لـ "تكريس موقع راسخ في عملية الاندماج الإقليمي والعالمي للمنطقة" (ص ٢٩١)، والأساس فيه مشروع المنطقة التجارية الحرة بين تركيا وسورية والأردن ولبنان، ذلك بأن أنقرة تملك الديناميات الاقتصادية اللازمة لأداء دور القاطرة. وتخشى حوا أن تتصرف تركيا في مشروعها "الاندماجي على نمط المشاريع الدولية، لا على

وفي مطالعة نظرية يقدم الباحث المصري تصوّره لمفهوميّ البديل والنموذج الاستراتيجيين، وللجدل العربي بشأن تركيا كبديل استراتيجي للوطن العربي، وحصيلته تباين في إدراك طبيعة هذا الدور، إذ ثمة تيار متشكك يرى أن السياسة التركية النشطة إنما تخدم السياسة الأوروبية لتركيا، وتيار ثان يراها فرصة للعرب، وثالث يطالب باستثمار جميع الاحتمالات ويدعو إلى "حوار عربي - تركي لتعظيم مجالات التفاهم واستثمار المصالح المشتركة لدعم الاستقرار في المنطقة، وحتى لا تكون الحركة التركية في النهاية على حساب المصالح العربية" (ص ٤٧٥)، كما يقول الصحافي محمد مجاهد الزيات الذي يعمد إلى قياس مدى توافر شروط البديل الاستراتيجي للعرب في تركيا، ويحصرها في أربعة: القدرات الاقتصادية والعسكرية والنفوذ السياسي؛ رغبة البديل في القيام بهذا الدور؛ التوافق الداخلي في البديل على المشاركة؛ التوافق بين البديل والدول

الساعية للمشاركة بشأن بناء هذه الأخيرة. وفي نهاية تحليله يقرر سليم أن تركيا بديل استراتيجي مهم "نظراً إلى ما تمتلكه من قدرات ورغبة في المشاركة الاستراتيجية مع العرب، ولما تتسم به من توافق داخلي، وتوافق ثقافي على مستوى الثقافة السياسية مع العرب، ولكنه توافق محدود على مستوى الثقافة الاستراتيجية" (ص ٤٩٠)، ثم يعرض العوامل الدافعة والمعطلة لأنقرة كبديل استراتيجي عربي، فيضع في خانة العوامل الدافعة: محدودية البدائل الاستراتيجية العربية الأخرى (الاتحاد الأوروبي؛ روسيا؛ أميركا؛ الصين؛ الهند)، ووجود توافق عربي على المسألة، وتضاؤل التوجه الأوروبي في السياسة الخارجية التركية، واعتبار الالتفات شرقاً جدياً وحيوياً، بينما العوامل المعطلة هي: الثقافة الاستراتيجية التركية الثابتة والموروثة من الكمالية ونظرتها إلى المنطقة، والرؤية التركية للترتيبات الشرق الأوسطية، والتي تعي دورها كعضو في حلف شمال الأطلسي، وأخيراً، المعضلة الإسرائيلية

من حيث اختلاف الإدراك والمقاربة فيما يتعلق بعدو العرب. في الواقع، فإن الربيع العربي قدم لتركيا فرصة كي تكون شريكة فيه ولو متأخرة بعض الشيء، ومتضررة منه أيضاً بسبب تغيير المعادلات الإقليمية، واحتمال عودة مصر قطباً فاعلاً، وانشغال الدول ببناء نماذجها الخاصة بعيداً عن أي نموذج جاهز. لكن، أي دور يبقى لتركيا في العالم العربي؟ ورداً على مثل هذا السؤال، يرسم سليم لتركيا عدداً من المهتمات استناداً إلى برنامج حزب العدالة والتنمية: الدور السياسي والدبلوماسي، أي كوسيط وجسر بين العرب وكل من أوروبا وإسرائيل وبين العرب أنفسهم؛ الدور الأمني من خلال المساهمة في بناء "الأمن المشترك"؛ الدور الاقتصادي كمدخل ضروري للدور السياسي؛ أخيراً، الدور المعنوي مثل رعاية واستضافة الحوارات الدولية، نظير الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في سنة ٢٠٠٢، وحوار تحالف الحضارات في سنة ٢٠٠٩ في إستانبول. ويبقى السؤال

الفلسطينية والعالم العربي؟  
وعند الإجابة عن هذا  
السؤال يبدأ الباحث من  
حال الصدام الذي لا يعزوه  
إلى تفضيل أنقرة المصالح  
الاقتصادية مع العرب،  
وإنما إلى التغير في البيئة  
الإقليمية، الجاري نتيجة  
”امتلاك تركيا الطموح  
الإقليمي اللازم [...]“،  
بالتوازي مع تدهور القدرات  
العربية في السنوات الأخيرة”  
(ص ٧٢١ - ٧٢٢)، وفي  
زعمه أن هذا الوضع المستجد  
سيؤدي إلى خسارة إسرائيل  
حليفاً استراتيجياً مهماً،  
الأمر الذي سيضطرها إلى  
الانخراط في مفاوضات  
سلام مع الطرف الفلسطيني،  
ويقوّي الجناح العبري الداعي  
إلى حوار مع الفلسطينيين.  
وتبقى عالقة مسألة كيفية  
استفادة العرب سياسياً من  
حال تردي العلاقة بين أنقرة  
وتل أبيب.

### العمق الاستراتيجي

يُقارِب القسم الرابع  
”التحديات المستقبلية“،  
فيكتب محمد نور الدين عن  
”العرب والدور المستقبلي  
لتركيا“، الأمر الذي يفرض  
استعادة لبعض محطات

التركي، وبلغت في تسعينيات  
القرن الفائت طور ”التحالف  
الاستراتيجي“ انطلاقاً من  
رؤيتهما إلى الشرق الأوسط،  
ومن السقف الدولي المشترك،  
من دون أن يعني ذلك علاقة  
دافئة على طول الخط، إذ  
توترت صلاتهما في إثر  
عدوان تل أبيب على قطاع  
غزة في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩،  
وانفتاح أنقرة على طهران  
وتنطح الأولى للقيام بدور  
إقليمي. وعلى الرغم من ذلك،  
فإن تركيا، وفقاً للباحث، لا  
تزال الشريك الأهم لإسرائيل  
في المنطقة على الصعيدين  
العسكري والاقتصادي.  
بيد أن هذه العلاقة  
تعرضت مجدداً لهزة  
عنيفة واختبار جدي بعد  
حادثة ”أسطول الحرية“  
(٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠)،  
ويقرأ اللباد معناها  
ويضعه في خانة ”التصادم  
الموضوعي للمصالح التركية  
والإسرائيلية في المنطقة  
عموماً، وفي شرق المتوسط  
خصوصاً“ (ص ٧١٧)، ذلك  
بأن الصعود التركي يُبدل  
في الديناميات المتحكمة  
بالعلاقات لمصلحة تركيا.  
والسؤال الرئيسي المطروح  
هو: ما مدى تأثير تردي  
العلاقات هذه في القضية

الملح الذي يطرحه الباحث  
عن صلاحية النموذج  
التركي، ويجب بأنه لا  
يصلح نموذجاً عربياً بسبب  
اختلاف الإقليم والشروط  
والأوضاع، لكنه يصلح  
”مصدراً للإلهام“ بعبارات  
أردوغان.  
ويتناول مصطفى اللباد  
في ورقته ”تركيا وإسرائيل:  
واقع العلاقات وآفاقها  
وتداعياتها على القضية  
الفلسطينية والوطن العربي“،  
ويبدأ من تقدير أن نشوئها  
كان لدواع موضوعية،  
محكومة بالإطار الإقليمي  
والدولي مع أرجحية للأول،  
وخاضعة لمنطق توازن  
القوى ورؤية كل منهما إلى  
دوره في المنطقة، الأمر  
الذي يرجح التصادم  
بينهما أحياناً، ويفسر  
حالات التوتر والجفاء  
الطارئة على مسيرتهما  
أحياناً أخرى. ويقوم الباحث  
المصري بتشريح العلاقات  
التركية - الإسرائيلية منذ  
بدايتها في سنة ١٩٤٩  
مستنداً إلى الموقف  
الأميركي، ويتصورها في  
إطار الاصطفافات الإقليمية  
والدولية بحسب كل مرحلة  
تاريخية، غير أنها بقيت  
”ثابتاً“ في الأمن القومي



التاريخ المشترك بين الأمتين في العهد العثماني والحربين الكونيتين، ثم الحرب الباردة وما نجم عنها من اصطفاك تركيا إلى جانب الغرب، ويصل إلى مرحلة تسعينيات القرن العشرين فلا يرى تبدالاً في السياسة على الرغم من سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد الكتلة الشرقية، وإنما استمرار لنهج الانضواء تحت السقف الأميركي والتحالف مع إسرائيل. غير أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة ٢٠٠٢ حمل معه ملامح سياسة خارجية جديدة وضع قواعدها أحمد داود أوغلو، ونشرت في كتاب "العمق الاستراتيجي"، وأبرز بنودها: إعادة تعريف دور تركيا من بلد جسر إلى بلد مركز، وخروجها من الدور الأحادي إلى دور متعدد البعد والاهتمام بالعمق العربي والإسلامي، وتسوية المشكلات وصولاً إلى "صفر مشاكل" مع الجيران كما يقول داود أوغلو، والمساهمة في حل المشكلات الإقليمية، وصوغ سياسة وطنية

مستقلة. ولهذه الغاية قام الحزب بإصلاحات معتبرة على دفعتين، الأولى في سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، والثانية في سنة ٢٠١٠، عززت الأساس الديموقراطي للنظام. والسؤال هو: أين يقع العرب من الاستراتيجية الجديدة؟ وهنا يُقدّر الباحث أن المجال العربي هو الأكثر تعبيراً عن خاصية "العمق الاستراتيجي"، وقد سعت تركيا للتعاون مع العرب سياسياً واقتصادياً، وساعدها في ذلك البعد الحضاري الواحد للعالمين. وتمثل تركيا بنموذجها فرصة للعرب لصوغ علاقة جديدة مع الهوية، وأخرى من نوع آخر بين الجيش والسلطة السياسية. ويمكن للعرب الاستفادة من التجربة التركية بقراءة وتدبر الممارسة الديموقراطية التي حققت مصالحة بين الإسلاميين والنظام العلماني. وعلى الرغم من الفرص المفتوحة والواعدة للعلاقات العربية - التركية، فإن ثمة عوائق وتحديات يعدها الباحث، وفي رأسها الانقسام

العربي وحساسية بعض الأطراف تجاه الدور التركي الجديد إزاء فلسطين وإيران، وانعدام التكافؤ في الأنظمة السياسية والخوف من انبعاث "عثمانية" حديثة تستند إلى ماضي تركيا في المنطقة، والتحالف "الثابت" مع إسرائيل وبقاء أنقرة ركناً في حلف شمال الأطلسي. وأخيراً، قد يؤدي التغيير في دول الحراك العربي دوراً مساعداً في تعزيز العلاقات العربية - التركية. ويغيب عن هذا الكتاب الذي عرضنا ما تيسر من بحوثه، والذي هو محصلة ندوة عُقدت في أيار / مايو ٢٠١١ في الدوحة، ورقة مهمة لرئيس المركز، راعي النقاش، عزمي بشارة، يناقش فيها رؤية داود أوغلو منتقداً الدور التركي بشدة. ويبقى رهان جميع الباحثين على المستقبل، وعلى التقاء مصالح العالمين الجارين والشركيين، وعلى الحوار والندية.

### عفيف عثمان

باحث وكاتب لبناني